**الدولة – الخلاص:**

**احتمالات بناء الدولة الحديثة في لبنان**

**الدكتور كميل حبيب**

**عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية**

**الجامعة اللبنانية**

**مقدمة:**

منذ استقلاله عام 1943 ولبنان يعتبر في نظر المراقبين نموذجاً لللادولة او الدولة الضعيفة او دولة بعيدة الاحتمال. الحقيقة إنّ الانقسام الطائفيّ كرّس، ومنذ الاستقلال وحتّى اليوم، طائفيّة النظام السياسيّ، ووضع لبنان في دائرة الاستهداف الاقليميّ والدوليّ. فالطوائف في تناحرها الدائم للتسلط، إنما تشرّع الأبواب أمام التدخّل الأجنبيّ في الشؤون الداخليّة، وتضع لبنان، وبشكل دائم، أمام أزمات كبرى، لا يمكن لنظامه السياسيّ، بطبيعته الهشة، معالجتها. فبعد كلّ عقد ونيّف من الزمن، تنفجر في لبنان أزمة سياسيّة، تعرّض وجود الوطن لخطر الزوال. فبعد 15 سنة من الاستقلال، انفجرت أزمة العام 1958، ثم تلتها الحرب الأهليّة الكبرى التي بدأت العام 1975، والتي انتهت العام 1990، وأخيراً، وبعد 15 سنة (1990-2005) انفجر لبنان بأزماته المتعدّدة في 14 شباط 2005، أي لحظة اغتيال الرئيس الحريري، ولا زالت مفاعيل تلك الأزمات قائمة وتنذر بشرّ مستطير، مع عودة الحديث إلى التقسيم، على الطريقة القبرصيّة، أو التجزئة، أو التفتيت، على الطريقة العراقيّة.

إنّ نظام لبنان الطائفيّ لا يولِّد إلاّ الأزمات. ففي بحثه عن أسباب "علّة لبنان"، يرى منير خوري أنّ السلوك الطائفيّ في لبنان "يقوم بنسف كافة الجهود المبذولة لتحقيق الوحدة الوطنيّة والسلام والتماسك الاجتماعيّ"([[1]](#footnote-1)). وما زاد الأمور تعقيداً أنّ الطائفيّة باتت عند أتباع الفكر الطائفيّ "صمّام الأمان" للحفاظ على عدد من الامتيازات والمناصب المحتكرة والمصالح المستشرية. أمّا في أوقات الأزمات، فإنّ أتباع الفكر الطائفيّ يدركون مصيرهم، من خلال المقاييس والمعايير الطائفيّة، وليس على أساس فرديّ أو طبقيّ أو علمانيّ([[2]](#footnote-2)). فلبنان بالنسبة إليهم "طائر يحلّق بعائلات لبنان الروحيّة"، ويقوم على أساس الحلول الوسط، التي تحمل في طيّاتها البذور لأزمات مستقبليّة.

إنّ الحديث عن المشكلة الطائفيّة في لبنان، يطال كلّ نواحي الحياة عند اللبنانيين:

**أولاً**، تخفي المسألة الطائفيّة، في طيّاتها، مسألتي الهويّة والانتماء. حتّى إنّ وثيقة الوفاق الوطنيّ، لم تخرج، هي الأخرى، من كونها تسوية جديدة لمفاهيم قديمة. وقد تمثلت هذه التسوية في قبول المسيحيين الإصلاح السياسيّ، والتوازن في السلطة، وتأكيد عروبة لبنان، في مقابل تأكيد السيادة والاستقلال ونهائية الوطن (بدل الكيان) وانسحاب القوّات غير اللبنانيّة من لبنان. وحيث إنّ الميثاق الوطني اختزل مسألة الهويّة، فقد أقرّت الوثيقة بوجود انتماءات متعدّدة، تساهم في تكوين الهويّة الوطنيّة، محاولة تنظيم مجالات تعبير كلّ منها، بشكل يشعر معه الطائفيّ والمذهبي والقومي بأنّ الاتّفاق قد عبّر عن طموحه، بدون حسم الجدل التاريخيّ القائم.

**ثانياً**، غيّبت الطائفيّة تطبيق الدستور وقواعد اللعبة الديموقراطيّة. ففي لبنان، لا يمكن الحديث عن الديموقراطيّة، في ظلّ الطائفيّة السياسيّة. وهذا الأمر أنتج إشكاليّات في المؤسّسات الدستوريّة، التي لا تتضمّن تمثيلاً حقيقيّاً لكلّ الشرائح الاجتماعيّة. ففي مؤسّسة مجلس الوزراء، مثلاً، قد يتمّ توزير أشخاص يمثّلون أقليّات في طوائفهم، على حساب آخرين، يعطون تمثيلاً أقوى لنفس الطوائف.

كرّس الميثاق، ومن بعده الوثيقة، دور الطوائف في نظام الحكم. وهذا ما حصل في الممارسة العمليّة، إذ انكفأ كلّ فرد إلى طائفته، ومن ثمّ إلى مذهبه، كونهما الباب الرسميّ للوصول إلى الوظائف العامّة، وراح كلّ مواطن يمرّ بزعماء طائفته، قبل أن يصل إلى الدولة. وهكذا، أصبح الانتساب إلى الدولة، ومن خلفها إلى الوطن، انتساباً غير مباشر عن طريق الطائفة. وفي هذا الإطار، لا يخرج اتّفاق الطائف عن كونه إعادة تنظيمٍ للدولة، على أساس طائفيّ جديد. فبدلاً من المشاركة المارونيّة- السنيّة في الحكم، أوجد اتّفاق الطائف صيغة جديدة، تمثلت بسلطة "الترويكا"، على أساس المشاركة المارونيّة- السنيّة – الشيعيّة، ما جعل الحكم طريقاً لتقاسم الدولة، تحقيقاً لمكاسب مذهبيّة.

**ثالثاً**، أعاقت الطائفيّة بناء الدولة الحديثة. فالنظام الطائفيّ جعل المساواة والعدالة حكراً على بعض اللبنانيين، دون سواهم، وبخاصةٍ على حساب أبناء الطوائف الذين يعيشون خارج المدن. وحقيقة الأمر أن نظام الطوائف يقضي على طموح الأفراد، وبخاصّة المبدعين منهم، ويمنع - عكس لغة العقل والمنطق- التعاطي مع المسائل المطروحة بشكل علميّ. أخيراً، إنّ نظام الطائفيّة السياسيّة هو نظام يقرّ بحقوق سياسيّة للطوائف، بوصفها أجساماً وسطيّة بين الدولة والمواطن. وفي نظامٍ كهذا، تشكّل الطوائف بنية موازية للدولة، إذ تقاسمها الصلاحيّات في ميادين تعدّ في الدولة الحديثة حكراً على الدولة، مثل ميدان الأحوال الشخصيّة المنوّطة بالمحاكم الشرعيّة.

ويمكن ملاحظة طائفيّة النظام، على صعيديّ الدستور والمجتمع.

**أولاً**، في الدائرة الدستوريّة: إنّ النظام الدستوريّ في لبنان هو نظام طائفيّ بمقتضى الفقرة (ي) من مقدّمة الدستور، وطبقاً لما نصّ عليه الدستور من تبنٍّ لقاعدة التوافق الطائفيّ في المواد 24 و65 و95، ووفقاً للمادتين 9 و10 اللتين نصّتا على حريّة التعليم، واحترام نظام الأحوال الشخصيّة للطوائف. وطبقاً للمادة 19 من الدستور التي تعطي الحقّ حصرياً لرؤساء الطوائف بمراجعة المجلس الدستوريّ.

**ثانياً**، هناك دائرة الانتماء الطائفيّ، إذ إنّ السلطة تستمد شرعيّتها من قدرتها في الحفاظ على صيغة "العيش المشترك"، بين اللبنانيين، ما يعني أنّه ينبغي على السلطة أن تأخذ في الاعتبار الواقع الطائفيّ للمجتمع.

كلّ هذا جعل الطوائف تشكّل دويلات ضمن الدولة، وتدعَّم دورها الدينيّ والدنيوي. ويمكن ملاحظة ذلك على النحو التالي:

**1-** وجود أجهزة قضائيّة لدى الطوائف، تقرر مصير المواطنين في مجال الأحوال الشخصيّة.

**2-** للطوائف مؤسّسات مدنيّة من مدارس وجامعات ومستشفيات وهيئات خيريّة.

**3-** توفر الطوائف النخب على الصعيد السياسيّ.

 أمّا بدعة المشاركة المضمونة للطوائف، على مستوى المؤسسات العامة، فقد أدّت إلى ما يلي:

**1-** إرضاء الطوائف على حساب حقوق المواطن.

**2-** قيام تحالف بين الكوتا الطائفيّة والفساد.

**3-** تطييف الحياة السياسيّة برمّتها.

تجدر الإشارة إلى أنّ توافق الطوائف، لا يحقّق مصلحة لبنان العليا، لأنّ من مصلحة الطائفيين الممسكين بزمام الأمور أن تبقى الدولة غير قادرة، وغير فاعلة. أضف إلى ذلك أنّ الاصطفافات المذهبيّة لا تؤدي إلى الوحدة الوطنيّة.

وفي رأينا، أنّ تحالف طائفة مع أخرى، يساوي فقط ذلك التحالف في مواجهة تحالف آخر من طوائف أخرى، الأمر الذي يغذّي روح الخوف والشكّ عند كل الأقليّات، التي تؤلّف مجتمعة مكوّنات المجتمع اللبناني.

وكانت هذه أهمّ القواعد التي طبّقت، والتي لا تزال تطبّق، في حكم لبنان. ويمكننا إيجازها هذه القواعد على النحو التالي:

**1.** إن ارتباط الرئاسات الثلاث الكبرى بالانتماء الطائفيّ قد طمس المبدأ الدستوريّ القائل بفصل السلطات. فقد حكم لبنان بدستور مكتوب، غير مطبّق، أمّا الدستور المطبّق، فهو غير مكتوب.

**2.** غلبت على ممارسيّ الصلاحيّات الدستوريّة الصفة التمثيليّة الطائفيّة، لتصبح حدود صلاحيّاتهم، بالتالي، حدود حقوق طوائفهم وأدوارها.

**3.** بانطلاق القيادات الوطنيّة، من قواعد الزعامة الطائفيّة، استحال قيام أيّ زعيم بدور وطنيّ، ما لم يكن زعيم طائفته، أو زعيماً في طائفته، أولاً.

**4.** اعتبار الوظائف العامّة، من إداريّة وفنيّة وعسكريّة، مغانم للطوائف، تتوزّع عليها، بموافقة زعمائها وممثّليهم، بل بواسطتهم، ما عطّل معنى الكفاءة، وألغى مبدأ المساواة.

**5.** توزيع المنافع الاقتصاديّة، حتّى عندما تتنكّر في زيّ خطّة إنمائيّة، كأنّها أسلوب يتقاسمها الزعماء، تبعاً لنفوذهم الشخصيّ.

**6.** طغيان السلطة التنفيذيّة، بسبب إمساكها بخيوط المنافع والمغانم، على السلطة التشريعيّة المبعثرة، نتيجة التبعثر الطائفيّ.

أمّا أهمّ نتائج هذه القواعد للنظام السياسيّ الطائفيّ، فنوجزها على النحو التالي:

**1.** قيام هوّة سحيقة بين الحكم والشعب.

**2.** ضياع الهويّة الوطنيّة.

**3.** ترسيخ القبليّة الطائفيّة وزعامتها وإقطاعيّاتها.

**4.** غياب أو تغييب الأحزاب الوطنيّة، ثمّ شيخوختها من غير أن تكون لها فعاليّة بحجم مبادئها.

**5.** تخلّف لبنان السياسيّ.

**في مساوئ التوافقيّة**

قبل الولوج في تفنيد المعوقات التي تمنع بناء الدولة الحديثة، لا بدّ من التذكير أنّ التعاقد بين الطوائف، (الميثاق 1943 والوثيقة 1990)، قد جاء نتيجة تسوية. وفي رأي الدكتور ناصيف نصار "أنّ التسوية كمبدأ دائم في السياسة الداخليّة دليل جمود، وأسلوب تجميد. فالإنسان يلجأ إلى التسوية، عندما يستعصي عليه الحلّ الذي يرغب فيه. لكنّ التسوية كمبدأ دائم في السلوك السياسي، إنّما تعني مصلحة الأطراف المعنيّة في تجميد الوضع على ما هو عليه، حتّى يتسنّى لها استغلاله. وفي الواقع، يدافع السياسيّون اللبنانيّون عن التسوية الطائفيّة في الحكم والمجلس النيابيّ، لأنّهم يؤمّنون بذلك حصّتهم، دونما اضطرار إلى فكر سياسيّ جديد... وهذا يعني، أنّ الاختلاف على البديل من أسباب التمسّك بالنظام الطائفيّ"([[3]](#footnote-3)).

**أمّا أهمّ العوائق التي تمنع بناء دولة المواطنة، فهي**:

**1-** إنّ التعاقد المؤسّس للكيان اللبناني، ليس تعاقداً بين الدولة ومواطنيها؛ بل هو تعاقد بين جماعات مختلفة، من حيث الهويّة الذاتيّة لكلٍ منها، وهذا ما لا يتلاءم مع مبادئ الوطنيّة وشروطها، وغنيّ عن القول: إنّ الجماعة ليست مواطناً، والمواطن، من جهته، هو فرد وليس جماعة. فكيف بالإمكان تطبيق مفهوم المواطنة في لبنان، ما دام العقد المؤسّس للمجتمع اللبنانيّ هو عقد بين الطوائف، وليس بين الأفراد؟

**2-** ليس الأفراد مخيّرين في الانتماء إلى هذه الطائفة أو تلك، كما أنّ للطائفة بعداً ثقافياً من ناحية اللغة، والأسماء، والعادات، وأنماط السلوك. وفي أحسن الأحوال، فإنّ ولاءات الفرد تتوزّع على ثلاثة دوائر: العائليّة، والإقطاعيّة، والطائفيّة، ذلك المثلث الجهنميّ الذي جعل من اللبنانيين وقوداً لحروب أهليّة عبثيّة.

**3- البعد السياسيّ – الطائفيّ:** إنّ تاريخ لبنان شاهد على أنّ قرار الحرب والسلم هو بيد الطوائف. فالصراع في لبنان، هو صراع عموديّ بين الطوائف، كما أنّ التوافق هو أيضاً توافق بين الطوائف، وليس بين اللبنانيين. وعليه، فتاريخ لبنان هو تاريخ بلد ممنوع من الاستقرار، وممنوع من الانفجار؛ وهذه الحالة القلقة، دفعت بزعماء الطوائف الى اعتماد التوافقيّة نهجاً للحكم.

والتوافقيّة، في أحسن الأحوال، هي مرحلة انتقاليّة، يعوَّل عليها لتحقيق الاستقرار في مجتمع منقسم ومتعدّد، قبل الانتقال الى الحكم الديموقراطيّ.

وليس بالضرورة أن تمهّد التوافقيّة الطريق لقيام حكم ديموقراطيّ حقيقي. فحتّى اليوم، لم تؤدِ التوافقيّة الى شيء، فلا استقلاليّة الدولة الصحيحة قد تمّت، ولا التآخي والتآلف بين المواطنين قد تمّا، ولا رضيت جميع الفئات، لأن التوافقيّة قد بنيت على فكرة تكريس الفئويّة، وعلى فكرة المساومة الوطنيّة، والتوازن بين الطوائف المتنافرة المتضاربة الاتجاهات([[4]](#footnote-4)).

وهذا يعني أنّ المساومة التي اخترعتها التوافقيّة تحافظ على الفرقة المجتمعيّة وتعمّمها. بمعنى أكثر دقّة، إنّ التوافقيّة تقدّم للطوائف المتعاقدة **شروط "سلم أهليّ" وهدنة بين حربين**، ليتمكّنوا خلالها من مراجعة نقديّة عقلانيّة لتفادي دورة عنف جديدة. وعلى اللبنانيين الإقرار بهذه الحقيقة، كدافع لتطوير نظامهم السياسيّ.

حتّى إنّ الديموقراطيّة على النسق الغربيّ بقيت، هي الأخرى، مجرّد طموح، وهدف بعيد المنال، ذلك، لأن لبنان بلد طائفيّ، وليس بلداً ديموقراطيّاً، لأن الديموقراطية تنمو وتزدهر في بلد علمانيّ فقط. وهكذا، فإنّ نموّ الديموقراطية في نظام طائفيّ، أي على مستوى التركيبة السياسيّة، يعني السماح لطغيان الأقليّة الدينيّة([[5]](#footnote-5)). فالناس في لبنان هم "قطعان" في مذاهب، وليسوا، ولن يصبحوا، مواطنين في دولة تبادلهم الولاء بتوفير الحماية لهم.

وعلى الرغم من طبيعة المجتمع التعددية، يبقى التعصّب الدينيّ تهديداً مرعباً لمجتمع منفتح على التسامح الدينيّ الذي يجب أن يكون مقبولاً، كجزء من تراثنا في لبنان والمشرق. ويبدو أنّ الخطر ما يزال داهماً، لأنّ تقليص حجم الطبقة الوسطى، وإفقار البلد، سيقودان الى فراغ سياسيّ يملأ، بالتالي، من قبل الحركات الأصوليّة التي تنوي إقامة "ولاية" يحكمها رجال الدين، على قواعد الشريعة الإسلاميّة([[6]](#footnote-6)). وتخلص صفية سعادة الى القول: "إنّي أعتقد أنّ نتائج مثل هذه الحركات لن تقود إلى الديموقراطيّة؛ بل الى كثير من إراقة الدماء في المنطقة"([[7]](#footnote-7)).

من هنا، تبدو الحاجة ملحة ليبدأ اللبنانيّون عملية إلغاء الطائفيّة السياسيّة، كنقطة انطلاق نحو تحديث الدولة. وعلى الشعب اللبنانيّ أن يدرك الحقائق التالية التي ضخّتها التوافقيّة في نظامه السياسيّ:

1- التوافقيّة هي إجراء مؤقّت لمعالجة أزمات اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة معقّدة.

2- لا تهدف التوافقيّة، ولا تستطيع تحقيق انسجام اجتماعيّ، أو وحدة متكاملة، وهي، في أحسن أحوالها، صيغة تشبه حالة المساكنة بين الزواج والطلاق.

3- لم تستطع التوافقيّة أن تجنّب لبنان معاناة حربين أهليّتين، ولا أن توفّر الآليّة الضروريّة لحلّ الأزمة الوطنيّة، عام 2005.

4- غالباً ما تحصل الصيغ التوافقيّة، بعد حدوث الأزمات، التي سرعان ما تعود وتنفجر مجدّداً. ويدفع أيّ تبدّل أو تغيير في الموازين الديموغرافيّة الدقيقة عادة بإحدى الجماعات، إلى العمل على زيادة حصّتها في كعكة الدولة.

5- من الصعب جدّاً، في النظام التوافقيّ، ترجمة مبدأ المساواة إلى خطوة ماديّة ملموسة مرضية، لأنّ كلّ جانب يشعر بأنّه غير متساوٍ بالقدر الكافي.

6- توفر التوافقيّة مخرجاً للتملّص من المسؤولية الوطنيّة. مثال على ذلك، من يتحمل المسؤوليّة في النظام التوافقيّ، عندما يفرض التوافق على جميع الأفرقاء، من قبل قوى خارجيّة، لها مصالح آنيّة، هي الأخرى؟

7- إنّ النظام التوافقيّ هو صيغة تقليديّة، تعيق المساعي نحو التغيير الاجتماعيّ، لأنّ كلّ خطوة إصلاحيّة تتطلّب موافقة كلّ الأطراف، التي تحاول الحصول على المزيد، وهذه الأطراف هي غير مستعدّة للتنازل عن أيّ امتيازات حصلت عليها، في توافقات سابقة.

8- إنّ التمثيل التوافقيّ على الأساس الطائفيّ، لا يحمي لبنان من أخطار التقسيم والابتلاع والتوطين.

9- التوافقيّة هي عبارة عن اتّفاق بين لاعبين أساسيين، تترك الأفراد خارج إطار اللعبة السياسيّة. وإلاّ، لماذا لم يجرِ استفتاء شعبيّ على أيّ من الاتّفاقات التوافقيّة؟ وهذا ما يجعل الصيغ التوافقيّة مجرّد مشاريع آيلة للسقوط، لعدم التوصّل الى إجماع في الرأي، من قبل مجموع الشعب حولها([[8]](#footnote-8)).

10- يبدو النظام التوافقيّ، في مواجهته لأيّ تغيير بنيويّ، غير قادر على مجاراة التطوّرات العلميّة والعقلانيّة.

لقد ولّد النظام التوافقيّ، حسب مدلول شروطه، بعض العقبات الكأداء، أمام بناء دولة عصريّة في لبنان:

**أولاً**: إنّ هجرة النُّخب الفكريّة، على مدى السنين، سمحت للفئات المتطرفة وللزعماء من رجال الدين، بأن يقوموا بأدوار سياسيّة مهمّة، ويُلقوا "عظات سياسية" أيام الأحد والجمعة على التوالي، بدلاً من أن يلتزموا بأدوارهم الدينيّة، ويوضحوا للمؤمنين السُّبُل الإلهيّة للخلاص الذاتي.

**ثانياً**: لم يمهّد قانون الكوتا، بين الطوائف، الطريق للبدء بإصلاحات تلائم بعض التغيّرات الاجتماعيّة، وذلك، خشية إيجاد صيغ عدم التوازن بين الطوائف.

**ثالثاً**: إنّ التركيبة التوافقيّة تحدُّ من حريّة الفرد الذي ينشد التغيير في الولاء السياسيّ، وتعترض سبيل صياغة شعوره الوطني.

**رابعاً**: وأخيراً، إنّ الأنموذج التوافقيّ قد سمح بازدواجيّة السلطة "الشرعيّة"، بين الدولة من ناحية، ومختلف رجال الدين من ناحية أخرى. لقد سمح هذا الأنموذج بأن يكون لرجال الدين رأيهم الخاص في شؤون المواطنين. ونتيجة لذلك، ولَّدت قوانين الأحوال الشخصيّة مواطنين غير متساوين، كونهم خاضعين لقوانين مختلفة([[9]](#footnote-9)).

**احتمالات بناء الدولة الحديثة**

 لم اهدف في كشف مساوئ الفكر الطائفيّ وأخطاره على وحدة لبنان، والى نبش القبور وتوزيع الاتّهامات. فهذا متروك لحكم التاريخ. لكن، ما حاولنا تبيانه، يصبّ في أهميّة بناء الدولة الحديثة، المتحرّرة من أغلال الطائفيّة والمذهبيّة والعائليّة والإقطاعيّة. نعم، إنّ بناء دولة المؤسّسات والقانون هو المقدّمة للموازنة بين صحّة التمثيل وفعاليّة الحكم، وفتح المجال أمام تطور الآليّات والبنى، في النظام الديموقراطيّ. وأساس المسألة اللبنانيّة ليس في وجود لبنان مستقلاً، ولا في وجود بلاد لبنانيّة منفصلة؛ بل حتّى ولا في وجود تاريخ لبنانيّ مستقل. إنّ أساس المسألة اللبنانيّة شيء واحد، ألا وهو الطائفيّة. لقد آن الأوان لأن نعتمد العقل شرعاً أعلى في حياتنا المدنيّة، وأن نترك للدين مسألة حلّ مشاكلنا مع السماء، وان نبني سويّاً دولة القانون والمؤسّسات.

 وهكذا، لا بدّ من الاشارة، بشكل واضح، إلى أنّ هناك وجهتي نظر بالنسبة إلى مستقبل لبنان. الأولى ترى أنّ مشاكل لبنان كثيرة جدّاً، ومعقّدة جدّاً، وكبيرة جدّاً، ومن المستحيل إيجاد حلّ شامل لها. وهناك وجهة نظر ثانية ترى أنّ الحالة ليست مُظلمة الى هذا الحدّ، والسياسة لا تسمح بالتشاؤم. وأمّا هذا التفاؤل، فيستند الى عامل واحد، يرى أنّه: بالرغم من أنّ اللبنانيين يخاصمون بعضهم بعضاً، وينتقدون نظامهم السياسيّ، إلاّ أنّهم جميعاً ينشدون المحافظة على بلدهم، بالرغم من اختلافهم على مشاريع التغيير. فالجميع يرفضون "بلقنة" الدولة، أو دمجها في دولة أخرى، ويبدو أنّ الجميع يوافقون على أنّ الطائفيّة هي انعكاس غير دقيق لمصالحهم وطموحاتهم وآمالهم.

 ويبدو، بالتالي، أنّ أيّ صيغة تُعتمد لاسترداد الاستقرار، ينبغي أن تخاطب الانقسمات الطائفيّة الوطنيّة والمذهبيّة والصراع العربيّ– الإسرائيليّ والتحديّات الخارجيّة للسيادة الوطنيّة.

 إن الطائفيّة والتوافقيّة تقفان حجر عثرة أمام احتمالات بناء دولة قويّة في لبنان. و"دولة قويّة"، في هذا السياق، لا تعني بالضرورة دولة "فاشِستيّة" أو "ديكتاتوريّة" أو "استبداديّة"، بل تلك الدولة التي تتبنّى استراتيجيّة لتأمين مشاركة المواطن الفعّالة في الحياة السياسيّة، وهذا ما يعزِّز الوحدة الوطنيّة في الدولة، التي يمكن توصيفها، عندئذِ، بأنّها دولة قويّة. ولتحقيق ذلك، لا بدّ من إلغاء الطائفيّة السياسيّة، وبسرعة.

 ومما تجدر الإشارة إليه أنّ الطائفيّة ليست قضيّة ذهنيّة، أو عاطفيّة فقط؛ ولكنّها أيضاً قضية مصالح مؤسّساتيّة ضيّقة. وبالتالي، يجب تناول موضوع إلغاء الطائفيّة السياسيّة على مستويين: **اجتماعيّ ورسميّ**.

أوّلاً: في أيّ عمليّة تطوير تستلزم تغييرات اجتماعيّة، وسياسيّة عميقة، على أهل الفكر أن يؤدّوا دوراً حاسماً. إنّني أرى أنّ طبقة المثقّفين يجب أن تقوم بدورها بشكل مناسب، كما وأنّ عليها أن تحافظ على الشفافيّة والوضوح، بعيداً عن حبائل وأفخاخ الطائفيّين، وتتبنى مبدأ "المشاركة والتعاون"، الذي يشمل تنسيقاً اختياريّاً وغير رسمي، للأهداف المتنازع عليها، ليتمّ، بعد ذلك، تناولها ضمن حوار سياسيّ مستمرّ، بين المجموعات السياسيّة، والبيروقراطيّة والأحزاب السياسيّة. إضافة الى ذلك، على الطبقة المثقّفة أن تشجّع فكرة المشاركة المجتمعيّة من جانبي العمّال، وأرباب العمل، والاتّحادات النقابيّة، على أن يجري التعبير عن أهدافها، ضمن سياسات وطنيّة.

أخيراً، على الطبقة المثقفة أن تشجّع المؤسّسات غير الطائفيّة (أي مؤسّسات المجتمع المدنيّ) بهدف تأسيس ثقافة المواطنة. وعلى المواطن أن يعي واجبه الوطنيّ، تجاه شريكه في الوطن، دونما الأخذ بعين الاعتبار انتماؤه الطائفيّ والمذهبي.

من جهته، أيّد سالم هذا التوجّه، معتبراً أنّ الحوار الوطنيّ "مسألة جوهريّة" إلى حدٍّ أنّ "حياة لبنان تستند الى قدرة اللبنانيين في المحافظة على الحوار"([[10]](#footnote-10)). وفي رأيه أنّ الحوار يجب أن يبنى على التفاهمات التالية:

1- النظر إليه كعمليّة طويلة الأمد. فدولة في ظروف تشبه ظروف لبنان اليوم، لا تستطيع أن تصل واقعيّاً إلى نتائج ضمن الحوار الوطنيّ، في غضون أشهر قليلة فقط.

2- ألاّ تقتصر عمليّة الحوار الوطنيّ على عدد قليل من السياسيين، بل أن تُشارك فيه النقابات، والأحزاب، ومؤسّسات المجتمع المدنيّ.

3- ألاّ ينحصر الحوار في "المسائل الاستراتيجية"، أي مسألة سلاح حزب الله، بل أن تتوسّع المناقشات، لتشمل كلّ سياسات القضايا الوطنية الأخرى، كقضايا المساواة بين الرجل والمرأة، ودعم الشباب، وحماية البيئة، إلخ([[11]](#footnote-11)).

وتتطلّب احتمالات بناء الدولة على المستوى الرسميّ الالتزام بالإجراءات التالية:

1- إنّ التشريع الاستنسابيّ لقانون الأحوال الشخصيّة وتفرّعاته، تحت عباءة الزعماء الروحيين الذين يتبعون قوانين طوائفهم، أدّى إلى انقسام المجتمع إلى مجموعات مختلفة، خاضعة لقوانين مختلفة.

2- إنّ تجديد الحياة السياسيّة بين اللبنانيين، يتطلّب اعتماد النسبيّة لاختيار ممثّلي الشعب، في الندوة البرلمانيّة، كصيغة ذات فاعلية، تضمن دِقّة التمثيل الشعبي وشفافيّته، وتساهم في تنشيط دور الأحزاب غير الطائفيّة. علاوة على ذلك، يجب أن يشتمل قانون الانتخاب على مواد تسمح للمواطن بأن ينتخب عدداً من النواب (على سبيل المثال 10 من أصل 128) على أساس لبنان دائرة انتخابيّة واحدة، وبعيداً عن الكوتا الطائفيّة.

3- اعتماد اللامركزيّة الإداريّة الموسّعة، التي تكفل المشاركة المحليّة في تطوير المناطق كافة وإنمائها، وتجعل الدولة أقرب إلى حاجات الناس ومتطلبات المواطنين. وفي هذا الإطار، فإنّ دور المجالس البلديّة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في عمليّة الإنماء الشامل، وفي إدارة الشؤون العامّة، وتقليص حجم الضغوطات الاجتماعيّة، واليوميّة، على الدولة.

4- تعزيز الإدارة العامّة، من خلال اعتماد الكفاءة، وإنجاز قانون المساءلة والمحاسبة. ويتطلّب الإصلاح الإداريّ أيضاً، نظاماً مرناً، يتّسع للمراجعة الذاتيّة. وكما ورد على لسان رئيس الوزراء الأسبق، رفيق الحريري: "إنّ الإصلاح الحقيقيّ للإدارة العامّة، يتمّ عبر تبسيط وتخفيف حقيقيين للأنظمة والمعاملات، وتحديث القوانين والإجراءات، كي تتلاءم مع متطلبات التحدّيات"([[12]](#footnote-12)).

5- على الدولة أن تقوم بدورها المناسب، لتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين، وبأن تجعل من نفسها أولوية في حياتهم، يشعر معها المواطن بأنّه تحرّر من القيْد الطائفيّ، والولاء المذهبي، لتأمين الخدمات والمنافع الأخرى. وعلى الدولة أن تتابع جهودها في دعم التعليم العام، وتوفير الأمن الاجتماعي، والضمان الصحيّ، ومنح القروض السكنية لجميع أبناء الوطن. عند ذلك، يصبح ولاء المواطن للدولة متقدّماً على ولائه للطائفة.

6- تعزيز قدرات الجيش اللبنانيّ والمؤسّسات الأمنيّة الأخرى، ووضع استراتيجية دفاع وطنيّة لحماية لبنان، ضدّ الاعتداءات الإسرائيلية.

7- دعم استقلاليّة القضاء، عبر إيجاد آلية جديدة لتعيين القضاة، تمنع التدخل السياسي، وتحفظ حقوق الدولة ومؤسّساتها.

8- سَنّ القوانين الضروريّة للقضاء على كلّ أشكال الفساد، والطلب من الحكومة التقيّد بمعاهدة الأمم المتحدة، ذات الصلة.

9- ولضمان مبدأ فصل السلطات بين السلطتين التنفيذيّة والتشريعيّة، يمنع على النائب في البرلمان أن يكون وزيراً في الحكومة.

10- إنشاء مجلسٍ للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحيّة، وتنحصر صلاحيّاته في القضايا المصيريّة الكبرى.

11- الإقرار بأنّ المغتربين اللبنانيين هم سلاح استراتيجي للبنان، ووضع التشريعات التي تكفل لهم الانخراط في الحياة العامّة في وطنهم الأم.

12- سَنّ قانون تشريعيّ يشجّع على إنشاء أحزاب وطنيّة عابرة للطوائف.

13- دعوة المجلس الدستوري إلى تفسير مواد الدستور الخاصّة بسلطة رئيس الجمهوريّة، حسب المادة 49 من الدستور؛ إذ ما معنى القول: أنّ رئيس الجمهوريّة هو "رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن؟" وما هي الوسائل المتاحة له، للسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدة أراضيه وسلامتها؟

14- على لبنان أن لا ينحاز لأيّ محور في الخلافات العربيّة – العربيّة.

إن الهدف النهائيّ من هذه الإصلاحات، هو تسهيل نشر ثقافة الحوار والديموقراطيّة، والسلام بين اللبنانيين. والمهمّ هنا، هو احترام ما يتمّ الاتفاق بشأنه، والاستعداد لمعالجة أيّ خلل أو انحراف عنه.

لا شك في أننا نعيش في زمن عصيب يتميّز باقتتال مذهبي ودعوات تكفيرية انتجت أعتى أنواع الإرهاب، وهددت وحدة أوطان ودول، وقد تطال في تداعياتها لبنان. وفي رأينا أن تحقيق دولة المواطنة بأبعادها السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية يعتبر خطوة متقدّمة نحو بناء دولة أكثر عدالة، وأكثر إنسانية، وأكثر منعة. فالمساواة أمام القانون هي دلالة على البعد المدني (الحقوقي). وحق الاقتراع العام للمواطنين يفسر البعد السياسي. والمساواة بين الجنسين تجسيد للبعد الاجتماعي وحصول كل مواطن على نصيب عادل من الثروة الوطنية تأكيد للبعد الاقتصادي وللبعد الاجتماعي معاً([[13]](#footnote-13)).

وعليه، ليست المواطنة مجرد شعور عاطفي وحسب. إنّها، إلى ذلك، التزام وانضباط حقوقي في إطار القانون العام الذي يشمل جميع المواطنين المتساوين أمامه. وبكلمة أكثر دقة، المواطنة هي فعل يقوم فوق ذلك على التفاعل، مثلها مثل المصافحة والمناقشة والمصارحة...

والمواطنة تشير، صراحة وضمناً، إلى الشعور الوطني أو الانتماء إلى الوطن، والاستعداد للدفاع عنه وعن كرامته واستقلاله. والفرد لا يكتسب صفة الوطنية إلا بالعمل والفعل لصالح الوطن والدولة، وعندما تصبح العامة لديه أهم من مصلحته الخاصة.

وللوصول إلى دولة المواطنة، لا بدّ من الإشارة إلى الجانب التربوي التوجيهي لاكتساب المواطنة. والتعرف على قيم المواطنة والقيم المدنية يتم بواسطة مؤسسات رسمية ومدنية.

ومن أبرز القيم المدنية المرتبطة بالتنشئة المدنية نذكر: الحرية في مواجهة الاستبداد، والمساواة في مواجهة التمييز، وتطبيق القوانين في مقابل الفوضى، والالتزام بالمصلحة العامة أو الشأن العام في مواجهة الأنانية، والمشاركة الإيجابية في خدمة المجتمع في مقابل السلبية والانعزال.

إن قيم المواطنة، معززة بالقيم المدنية، من شأنها معالجة القضية الطائفية، أو عقدة الطوائف التي تؤرق حياة اللبنانيين. ذلك لأن قضية المساواة في تطبيق القيم، والمساواة أمام القانون، تحققان الأمن المجتمعي للجميع([[14]](#footnote-14)).

إن ادماج الطوائف في المجتمع الوطني يشدّد الدكتور عدنان السيد حسين، ليس عملية قسريّة، بل عملية تفاعل قائم على الحوار، ومبدأ المشاركة، والشعور بالمسؤوليّة الوطنية. كما أنّ إشراك اللبنانيين في الحياة الوطنية مسألة مساعدة على الاندماج الطوعي. وعلى السلطة عدم التعامل مع أية فئة إجتماعية كطائفة، وعدم إشعارها بعقدة الأقلية: فأبناء هذه الطائفة ليسوا رعايا، بل مواطنين متساوين مع أقرانهم في الحقوق والواجبات... والمواطن، فطريّاً، مستعد لتقديم الولاء للدولة، إذا كانت الدولة مستعدّة لتقديم الحماية والأمن الاجتماعي والصحي والتربوي له إسوةً بباقي المواطنين([[15]](#footnote-15)).

من المسلَّم به، أنّه لا حلّ بدون ثمن للقضيّة الطائفيّة في لبنان. وببساطة، فإنّ لبنان المستقرّ، يتطلب تحقيق جملة من الشروط، أوّلها، إيجاد فترة انتقاليّة يتمّ خلالها بناء الثقة بين جميع الطوائف، وتخفيف حدّة التوتر في ما بينها، وبالتالي، على اللبنانيين أن يُسلّموا بأنّهم هم وحدهم القادرون على وضع حدٍّ لمأساتهم ومعاناتهم، وعليهم أن يُدركوا، أنّ ثقافة الاعتدال، وضبط النفس، واللاعنف، هي مفاتيح الولادة الجديدة للبنان. وبكلامٍ آخر، ما لم تؤخذ الإصلاحات، الآنفة الذكر، بعين الاعتبار كصيغة اختياريّة لحلّ المسألة اللبنانيّة المتعدّدة الأبعاد، وتُصبح تلك الإصلاحات حقيقة واقعيّة، فإنّ لبنان، ذاك "الجمال المجنون" في الشرق الأوسط، سيبقى مجنوناً".

1. - منير خوري، ما هي علة لبنان ؟ بيروت: دار الحمراء، 1990، ص 107. [↑](#footnote-ref-1)
2. - المصدر السابق، ص 109 -110. [↑](#footnote-ref-2)
3. - ناصيف نصار، نحو مجتمع جديد، الطبعة الخامسة، دار الطليعة، بيروت، 1995، ص 111- 112. [↑](#footnote-ref-3)
4. - جوزاف مغيزل، كتابات جوزاف مغيزل، الجزء الاول، دار النهار للنشر، بيروت: 1997، ص 74. [↑](#footnote-ref-4)
5. -S. Saadeh, The Social Structure of Lebanon: Democracy or Servitude ? , p. 118. [↑](#footnote-ref-5)
6. - المصدر نفسه، ص 119. [↑](#footnote-ref-6)
7. - المصدر نفسه، الصفحة نفسها. [↑](#footnote-ref-7)
8. - المصدر السابق، ص 121-122. [↑](#footnote-ref-8)
9. - المصدر السابق، ص 110-123. [↑](#footnote-ref-9)
10. - P. Salem, “Thoughts On a Truly National Dialogue”, the Daily Star, 16 September 2008. [↑](#footnote-ref-10)
11. - المصدر نفسه، الصفحة نفسها. [↑](#footnote-ref-11)
12. - رفيق الحريري، الحكم والمسؤولية، ص 76. [↑](#footnote-ref-12)
13. 13- عدنان السيد حسين، المواطنة: أسسها وأبعادها، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 2013)، ص 10- 11. [↑](#footnote-ref-13)
14. 14- المصدر نفسه، ص 153. [↑](#footnote-ref-14)
15. 15- المصدر السابق، ص 153. [↑](#footnote-ref-15)